

# التقرير التشخيصي المفضل

حول أسباب تعثر تطبيق "كودة متطلبات البناء  
للأشخاص ذوي الإعاقة" (2018) وآليات تصويبها  
على المستوى الوطني





## المملكة الأردنية الهاشمية المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مديرية إمكانية الوصول والتصميم الشامل  
التقرير التشخيصي المفصّل  
حول أسباب تعثّر تطبيق "كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي  
الإعاقة" (2018)  
وآليات تصويبها على المستوى الوطني

يُرفع إلى:  
صاحب السمو الملكي الأمير مرعد بن رعد  
رئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

إعداد: مديرية إمكانية الوصول والتصميم الشامل  
التاريخ (08/12/2025)  
المكان: عمّان - الأردن



المبنى الرئيسي  
العنوان: الشميساني - شارع الأمير شاكر بن زيد - عمارة رقم 26  
الهاتف: 065507373  
الفاكس: +962 6 5538243  
البريد الإلكتروني: [info@hcd.gov.jo](mailto:info@hcd.gov.jo)



حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم



# الفهرس

|                                                                   |    |
|-------------------------------------------------------------------|----|
| الباب الأول: مقدمة عامة وسياق وطني                                | 8  |
| الباب الثاني: أهداف التقرير ونطاقه                                |    |
| الأهداف الرئيسية                                                  | 10 |
| نطاق التقرير وحدوده                                               | 11 |
| الباب الثالث: التعاريف والمصطلحات الأساسية                        | 12 |
| الباب الرابع: المنهجية المعتمدة في إعداد التقرير                  |    |
| مراجعة تشريعية وتنظيمية (Desk Review)                             | 16 |
| تحليل إجراءات الترخيص والتفتيش (Process Mapping)                  | 17 |
| المسح الميداني لعينة ممثلة من المباني                             | 18 |
| تحليل شكاوى وتجارب الأشخاص ذوي الإعاقة                            | 19 |
| مقابلات الجهات المعنية (Stakeholder Interviews)                   | 20 |
| الباب الخامس: الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي<br>لتطبيق الكودة |    |
| الإطار القانوني                                                   | 21 |
| الإطار المؤسسي وتوزيع الأدوار                                     | 22 |
| المبادرات والخطط الوطنية ذات الصلة                                | 23 |

# الفهرس

## الباب السادس: تحليل دورة حياة المشروع وتحديد نقاط الفشلفي تطبيق الكودة

|                             |    |
|-----------------------------|----|
| مرحلة التخطيط والتصميم      | 24 |
| مرحلة التدقيق والترخيص      | 25 |
| مرحلة التنفيذ               | 26 |
| مرحلة الاستلام وإذن الأشغال | 27 |
| مرحلة التشغيل والصيانة      | 27 |

## الباب السابع: تحليل الفجوات (Gap Analysis): أين يكنم الخلل؟

|                                    |    |
|------------------------------------|----|
| فجوات تشريعية وتنظيمية             | 28 |
| فجوات مؤسسية                       | 30 |
| فجوات إجرائية                      | 32 |
| فجوات في القدرات والوعي            | 34 |
| فجوات اقتصادية وسوقية              | 36 |
| فجوات في البيانات والرصد           | 38 |
| فجوات في إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة | 40 |

## الباب الثامن: النتائج الرئيسية (Key Findings) 42

## الباب التاسع: التوصيات الاستراتيجية والمقترحات العملية

|                                     |    |
|-------------------------------------|----|
| حزمة الإجراءات التشريعية والتنظيمية | 48 |
|-------------------------------------|----|

# الفهرس

|    |                                  |
|----|----------------------------------|
| 51 | حزمة الإجراءات المؤسسية          |
| 53 | حزمة الإجراءات الفنية والإجرائية |
| 55 | حزمة بناء القدرات والتوعية       |
| 57 | حزمة الحوافز والردع              |
| 59 | حزمة البيانات والرصد             |

## الباب العاشر: خارطة الطريق التنفيذية لمدة 12 شهراً

|    |                                                                           |
|----|---------------------------------------------------------------------------|
| 61 | الربع الأول (الأشهر 1-3) - مرحلة التأسيس والتأطير                         |
| 64 | الربع الثاني (الأشهر 4-6) - مرحلة جمع البيانات من الميدان<br>وأصوات الناس |
| 67 | الربع الثالث (الأشهر 7-9) - مرحلة التحليل والتصميم الفني<br>للحلول        |
| 70 | الربع الرابع (الأشهر 10-12) - مرحلة القرار والإطلاق والتثبيت              |

## الباب الحادي عشر: الخلاصة والرسائل الرئيسة المرفوعة لسمو الأمير 73

|                                                                |
|----------------------------------------------------------------|
| الملحق (أ): نموذج استمارة تقييم إتاحة مبنى                     |
| الملحق (ب): نموذج قائمة تدقيق (Checklist) للكودة في<br>الترخيص |
| الملحق (ج): نموذج مصفوفة أدوار ومسؤوليات (RACI)<br>مبسّطة      |
| الملحق (د): مؤشرات أداء رئيسة مقترحة (KPIs)                    |

# 1. مقدمة عامة وسياق وطني



منذ دخول "كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة" لعام 2018 حيز التطبيق ضمن منظومة كودات البناء الوطنية، أصبح الالتزام بها جزءاً من واجب الدولة في إزالة العوائق أمام مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة، وواجب كل جهة مالكة أو مشغلة لمبنى أو مرفق يرتاده الجمهور.

يتقاطع هذا الالتزام مع:

- الدستور الأردني الذي يقرّ بالمساواة وعدم التمييز.
- قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يعتبر عدم توفير الترتيبات التيسيرية المناسبة نوعاً من التمييز.
- الالتزامات الدولية للمملكة بموجب الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة المادة (9) المتعلقة بإمكانية الوصول.



# 1. مقدمة عامة وسياق وطني

رغم ذلك، ما زالت شكاوى الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم، والمشاهدة الميدانية للمباني العامة والخاصة، تؤكد أن:

- الكودة مطبقة جزئياً.
- مستوى الالتزام متفاوت بين قطاع وآخر ومحافظة وأخرى.
- الفجوة بين النص والتطبيق ملموسة يومياً في المدارس والجامعات والمستشفيات والبلديات وسائر المرافق العامة.

هذا الواقع هو ما دفع سموكم إلى طلب تقرير تشخيصي دقيق وعميق يجيب على سؤال محوري وواضح:

- أين يكمن الخلل في منظومة تطبيق الكودة؟
- ولماذا، رغم توافر الإطار القانوني، لا نرى انعكاسه الكامل على واقع المباني في الأردن؟

حيث يأتي هذا التقرير استجابة لهذا التكليف، وبهدف تقديم قراءة مهنية متكاملة تعالج كل من: -

- النصوص والأنظمة.
- الإجراءات والمسارات.
- القدرات المؤسسية.
- الواقع الميداني.
- وتجربة الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم.

## 2. أهداف التقرير ونطاقه

### 2.1. الأهداف الرئيسية، يهدف هذا التقرير إلى:

#### شخص مواطن الخلل الرئيسة

التي تعيق التطبيق الفعّال للكودة، عبر تحليل شامل للمنظومة (تشريعية، مؤسسية، إجرائية، ميدانية).

#### تحديد نقاط الانقطاع

في سلسلة الالتزام عبر دورة حياة المبنى من التصميم حتى التشغيل والصيانة.

#### وضع منهجية عملية

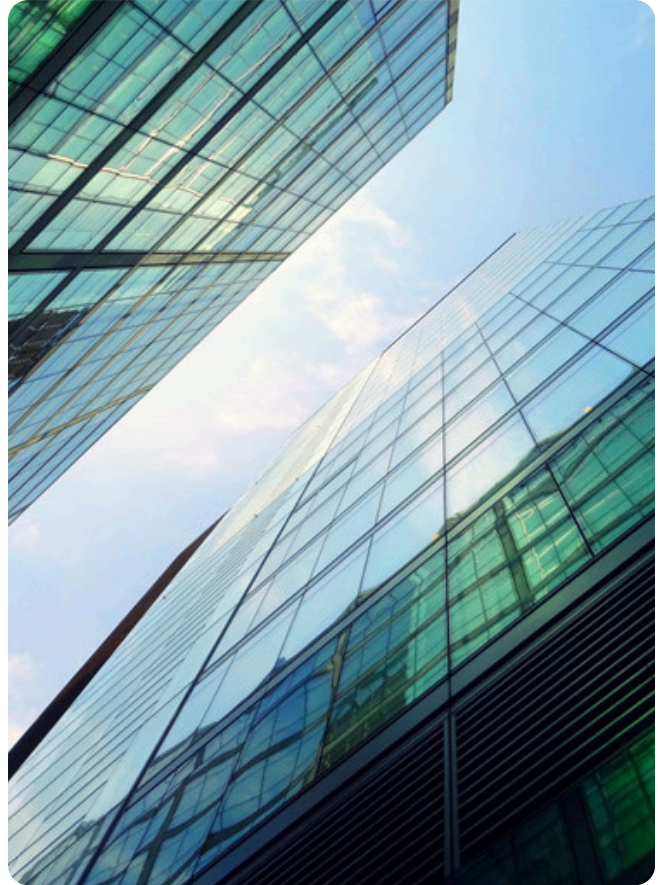
لجمع المعلومات والبيانات تمكّن المجلس من متابعة التطبيق بشكل مستمر وليس لمرة واحدة فقط.

#### صياغة توصيات استراتيجية

وحزم تدخل واضحة تشريعية، مؤسسية، فنية، توعوية) قابلة للتنفيذ ضمن أفق زمني محدد).

#### توفير وثيقة مرجعية

لصانع القرار يمكن البناء عليها عند مراجعة القوانين والأنظمة أو عند توجيه العمل الحكومي والبلدي والمهني في هذا المجال



## 2. أهداف التقرير ونطاقه

### 2.2. نطاق التقرير وحدوده، يتناول التقرير:

#### أ. نوع المباني:

- المباني الحكومية (وزارات، مؤسسات، بلديات، محاكم، مراكز خدمات).
- المؤسسات التعليمية (مدارس، جامعات، كليات).
- المرافق الصحية (مستشفيات، مراكز صحية شاملة، مراكز رعاية).
- المرافق العامة الكبرى (محطات نقل، مجمعات تجارية، بنوك، فنادق، مطاعم).
- المواقع الأثرية والسياحية.

#### ب. الفترة الزمنية:

- التركيز على المباني المرخصة أو المنشأة بعد 2018 تاريخ اعتماد الكودة بصيغتها الحالية.
- مع ربط النتائج بخط سير الخطة الوطنية لتصويب أوضاع المباني القائمة (2019-2029).

#### ج. التركيز الجغرافي:

- عينة تمثيلية تغطي كل من العاصمة، محافظات كبرى (إربد، الزرقاء)، ومحافظات أخرى لضمان تنوع نماذج البلديات ومستوى الخدمات.

#### د. خارج نطاق التقرير (للتوضيح):

- التقييم التفصيلي لكل مبنى على حدة على مستوى المملكة (وهو عمل مشروع مستقل بحد ذاته).
- تحليل تفصيلي للكلف الاقتصادية الشاملة لتصويب كل مبنى، لكن يُشار إلى الاتجاهات العامة والتحديات الاقتصادية.

## 3. التعاريف والمصطلحات الأساسية

| المصطلح                           | التعريف العملي داخل سياق التقرير                                                                                                                                                     |
|-----------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الكودة                            | كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة (2018)، المعتمدة ضمن كودات البناء الوطنية، والتي تحدد المتطلبات الهندسية والإجرائية الدنيا لتهيئة المباني للأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم. |
| كود البناء الوطني                 | المنظومة التشريعية الفنية التي تصدر بموجبها كودات البناء في الأردن، وتشمل كودة الأشخاص ذوي الإعاقة وكودات الإنشاء، الحريق، الزلازل، الصحة...                                         |
| قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة    | القانون رقم (20) لسنة 2017 الذي يحدد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويلزم الجهات العامة والخاصة بإزالة الحواجز وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة.                                       |
| إمكانية الوصول (Accessibility)    | الترتيبات الفنية والإجرائية التي تجعل البيئة المبنية (مباني، طرق، مرافق) قابلة للاستخدام من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة بأكبر قدر من الاستقلالية والأمان والكرامة.                       |
| التصميم الشامل (Universal Design) | منهجية تصميم تراعي جميع الفئات منذ البداية، بحيث لا يحتاج الشخص ذو الإعاقة إلى حلول خاصة أو منفصلة لاستخدام المبنى أو الخدمة.                                                        |
| الشخص ذو الإعاقة                  | كل شخص لديه عجز طويل الأمد بدني، حسي، عقلي، نفسي أو ذهني، يتفاعل مع حواجز مختلفة في البيئة مما يحد من مشاركته الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.               |

## 3. التعاريف والمصطلحات الأساسية

| المصطلح                 | التعريف العملي داخل سياق التقرير                                                                                                                                     |
|-------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المبنى الملتمزم         | مبنى تم التحقق من أن تصميمه وتنفيذه وتشغيله يحقق الحد الأدنى من متطلبات الكودة في عناصر الوصول المختلفة (مداخل، منحدرات، مصاعد، ممرات، دورات مياه، إرشاد، طوارئ...). |
| المباني الجديدة         | المباني التي تم ترخيصها أو بدء إنشائها بعد تاريخ سريان كودة 2018، والتي يفترض التزامها الكامل بالكودة منذ مرحلة التصميم.                                             |
| المباني القائمة         | المباني التي أنشئت قبل 2018، وتقع ضمن نطاق الخطة الوطنية لتصويب أوضاع المباني القائمة والمرافق العامة 2019-2029.                                                     |
| رخصة البناء             | الموافقة الرسمية من الجهة التنظيمية (بلدية/أمانة) على تنفيذ مشروع بناء وفق مخططات معتمدة.                                                                            |
| إذن الأشغال             | الإذن النهائي باستخدام المبنى بعد استكمال الأعمال، ويفترض أن يرتبط بالتأكد من تطبيق متطلبات الكودة.                                                                  |
| المسح الميداني          | عملية جمع بيانات منظمة من مواقع المباني باستخدام استمارات قياس ومعاينة، تشمل القياس الفعلي والتوثيق بالصور والملاحظات.                                               |
| قائمة تدقيق (Checklist) | أداة تتضمن بنودًا تفصيلية يتم فحصها بنوداً بنوداً عند تدقيق المخططات أو عند الزيارات الميدانية للموقع.                                                               |
| RACI                    | مصفوفة الأدوار والمسؤوليات (Responsible, Accountable, Consulted, Informed) لتحديد من يقوم بأي دور في كل خطوة.                                                        |



## 3. التعاريف والمصطلحات الأساسية

| المصطلح                     | التعريف العملي داخل سياق التقرير                                                                             |
|-----------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| مجموعة نقاش<br>مركّزة       | جلسة حوارية منظّمة مع مجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة، تهدف لالتقاط تجاربهم وتحويلها إلى معطيات قابلة للتحليل. |
| لوحة معلومات<br>(Dashboard) | واجهة رقمية تعرض مؤشرات التطبيق بشكل بصري (خرائط، رسوم، جداول) لدعم اتخاذ القرار.                            |
| مؤشر أداء رئيس<br>(KPI)     | قيمة كمية قابلة للقياس تعكس مستوى التقدم في مجال محدّد (مثل: نسبة المدارس الملتزمة بالكودة في محافظة معينة). |

## 4. المنهجية المعتمدة في إعداد التقرير



تم تصميم المنهجية بحيث تكون:

- متوازنة بين التحليل المكتبي (النصوص والأنظمة) & التحليل الميداني (المباني والزيارات والشكاوى).
- تشاركية عبر إشراك الجهات المعنية والأشخاص ذوي الإعاقة.
- قابلة للتكرار بحيث يمكن استخدامها مستقبلاً لتحديث الصورة الوطنية بشكل دوري.

## 4.1. مراجعة تشريعية وتنظيمية (Desk Review)

**الهدف: فهم كيف تعالج القوانين والأنظمة والتعليمات مسألة تطبيق الكودة، وأين توجد الثغرات أو التضاربات.**

### **الخطوات التفصيلية:**

أ. حصر القوانين والأنظمة والتعليمات ذات الصلة (قانون الإعاقة، قانون البناء الوطني، أنظمة البلديات، تعليمات نقابة المهندسين، تعليمات الدفاع المدني... إلخ).

ب. استخراج المواد التي تشير إلى:

- التزام المباني بالكودات الفنية.
- العقوبات والغرامات.
- مسؤوليات الجهات المختلفة.

ج. تحليل مدى وضوح الإشارة إلى كودة الأشخاص ذوي الإعاقة تحديداً:

- هل تُذكر بالاسم والرقم؟
- أم تُترك ضمن عبارة عامة "وجميع الكودات السارية"؟

د. تحديد الفجوات، مثل:

- غياب الربط بين الالتزام بالكودة وبين إصدار إذن الأشغال.
- غياب إلزامية إشراك المجلس الأعلى في مراحل محددة.

### **المخرجات:**

- ملخص تحليلي للتشريعات.
- قائمة ثغرات وتشوهات تشريعية.
- نقاط دخول مقترحة لتعديل الأنظمة أو إصدار تعليمات مكملة.

## 4.2. تحليل إجراءات الترخيص والتفتيش (Process Mapping)

**الهدف:** رسم المسار الحقيقي الذي تسلكه معاملة ترخيص مبنى جديد من أول مخطط حتى إذن الأشغال، وتحديد أين يمكن إدراج فحص الكودة وأين يحدث التساهل.

### الخطوات التفصيلية:

أ. اختيار 3-4 جهات ترخيص مثلاً، أمانة عمان، بلدية كبيرة، بلدية متوسطة، بلدية في محافظة أخرى.

ب. عقد جلسات عمل مع فرق الترخيص والتدقيق في كل جهة لتوثيق الخطوات خطوة بخطوة.

ج. رسم مخططات تدفق (Flowcharts) توضّح:

- نقاط دخول المعاملة.
- الجهات التي تراجعها داخلياً.
- نقاط التوقف إن وجدت.
- الوثائق المطلوبة في كل مرحلة.

د. تحديد الأماكن التي يُفترض أن يتم فيها فحص الكودة، ومقارنتها بما يحدث فعلياً.

### المخرجات:

- مخطط تدفق لكل جهة ترخيص.
- جدول يوضح نقاط الفحص النظرية مقابل نقاط الفحص الفعلية.
- تحديد نقاط الأعناق الزجاجة (Bottlenecks) التي تعيق الالتزام.

## 4.3 المسح الميداني لعينة ممثلة من المباني

**الهدف: قياس درجة الالتزام الفعلي في الواقع، بعيداً عن النماذج والتوقعات.**

### الخطوات التفصيلية:

أ. تصميم استمارة تقييم ميداني مبنية على بنود الكودة (سيأتي نموذج مبسط في الملحق).

ب. اختيار عينة مبانٍ وفق معايير:

- نوع الاستخدام (حكومي/تعليمي/صحي/تجاري/بلدي).
- المحافظة.
- سنة الترخيص.
- حجم المبنى (عدد الطوابق، مسطح البناء).

ج. تدريب فريق من المهندسين/المهندسات على استخدام الاستمارة، وشرح معايير التقييم لضمان توحيد الأحكام.

د. تنفيذ زيارات ميدانية، تتضمن:

- القياس الفعلي (متر، ميل المنحدر، عرض الباب).
- توثيق بصري (صور قبل/بعد، صور توضيحية للحالات المتكررة).
- حوار قصير مع إدارة المبنى حول التحديات التي واجهوها عند الالتزام بالكودة.

### المخرجات:

- قاعدة بيانات للمباني المقيّمة.
- نسب التزام لكل عنصر من عناصر الكودة.
- تقارير تحليلية حسب القطاع والمحافظة ونوع المبنى



## 4.4 تحليل شكاوى وتجارب الأشخاص ذوي الإعاقة

**الهدف:** ربط المؤشرات الصلبة (Data) بالمؤشرات الحية (تجارب الناس) لتكوين صورة كاملة.

### الخطوات التفصيلية:

أ. حصر جميع الشكاوى والبلاغات الواردة للمجلس خلال فترة زمنية محددة مثلاً (2018-2025) والمتعلقة بإمكانية الوصول للمباني.

ب. تصنيف الشكاوى بحسب:

- نوع المبنى
- نوع الإعاقة
- طبيعة العائق (درج بدون منحدر، باب ضيق، عدم وجود مصعد، موقف مهيأ مفقود...).

ج. عقد مجموعات نقاش مركّزة مع الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظات مختارة، بوجود ميسّر متمرس، لطرح أسئلة محددة:

- أين تشعر أن الكودة مجرد حبر على ورق؟
- ما الأمثلة الإيجابية لمبانٍ مهيأة بشكل جيد؟
- ما الأخطاء المتكررة التي تراها في المنحدرات، الممرات، المداخل... إلخ.

### المخرجات:

- قائمة بأنواع العوائق الأكثر تكراراً.
- أمثلة عمليّة (دراسات حالة) يمكن الاستشهاد بها.
- توصيات من الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم.

## 4.5. مقابلات الجهات المعنية (Stakeholder Interviews)

**الهدف: فهم رؤية الطرف الآخر؛ لماذا لا تُطبّق الكودة من وجهة نظرهم؟ ما معيقاتهم الواقعية؟**

### الخطوات التفصيلية:

أ. تحديد قائمة بالجهات والأشخاص المستهدفين (مديرو أبنية حكومية، رؤساء أقسام ترخيص، مدققو مخططات في نقابة المهندسين، ممثلو مقاولي أبنية، إلخ).

ب. إعداد دليل مقابلة (Interview Guide) بأسئلة نصف مفتوحة، مثل:

- ما أكبر تحدٍ تواجهونه في إدماج متطلبات الكودة؟
- هل لديكم أدوات أو نماذج واضحة لفحص الالتزام؟
- ما دور التدريب والتوعية في تحسين الوضع من وجهة نظركم؟

ج. إجراء المقابلات وتوثيقها (ملاحظات/تسجيل بعد أخذ الموافقة).

### المخرجات:

- تحليل لأنماط الإجابات.
- جدول يبين التحديات التي تتكرر بين الجهات المختلفة.
- قائمة باقتراحات عملية تأتي من الميدان.

# 5. الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي لتطبيق الكودة

## 5.1. الإطار القانوني

يمكن تلخيص الركائز القانونية كما يلي:

أ. قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

- يقرّ بأن على الجهات العامة والخاصة إزالة الحواجز المعمارية.
- يعتبر عدم توفير الترتيبات التيسيرية المناسبة نوعاً من التمييز.
- يعطي المجلس الأعلى دوراً رقابياً وسياساتياً.

ب. قانون البناء الوطني والأنظمة المنبثقة عنه:

- ينص على إلزامية الالتزام بكودات البناء المعتمدة.
- يمكن من فرض عقوبات وغرامات على مخالفات الكودات.
- يشير إلى مسؤولية المصمم والمنفذ والجهة المرخصة.

ج. التشريعات البلدية والتنظيمية:

- تنظم شروط منح رخصة البناء وأذون الأشغال.
- تُعتبر نقطة الربط الأهم بين النص القانوني وصلاحيات استخدام المبنى.

**الملاحظة الأساسية، الإطار القانوني يسمح بتطبيق صارم للكودة، لكنه لا يُستغل بعد بالحد الأقصى بسبب ثغرات في الربط بين النصوص وآليات الترخيص والرقابة.**

## 5.2. الإطار المؤسسي وتوزيع الأدوار

أ. المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

- مرجعية وطنية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- شريك في إعداد الكودة والخطط.
- غير مخوّل اليوم بإصدار أذن الأشغال أو إيقاف مبانٍ بشكل مباشر، لكنه يملك سلطة التأثير على السياسات والقرارات الحكومية.

ب. وزارة الأشغال العامة والإسكان / مجلس البناء الوطني:

- المرجعية الهندسية للكودات.
- يمكنها إدراج نصوص أكثر وضوحاً بشأن الكودة ضمن كودات البناء العامة.

ج. البلديات وأمانة عمان الكبرى:

- تتحكم في مفصلين أساسيين هما منح رخصة البناء ومنح إذن الأشغال.
- تشكّل نقطة الضغط الفعلية الأهم على المالك والمقاول.
- مستوى إدماج الكودة في أنظمتها ونماذجها هو العامل الحاسم في التطبيق.

د. نقابة المهندسين الأردنيين:

- تملك صلاحية تدقيق المخططات والتأكد من التزامها بالكودات.
- بإمكانها إدخال طبقة حماية أولى عبر تشديد متطلبات الكودة في عمليات التدقيق.
- التدريب المستمر للمهندسين وبعض التعليمات الداخلية يمكن أن يرفع مستوى الالتزام كثيراً.

هـ. الدفاع المدني والجهات الأخرى:

- تركز على السلامة من الحريق والانهييار.
- بالإمكان إدماج عناصر الوصول ضمن مفهوم السلامة الشاملة في حالات الطوارئ، خاصة مسارات الهروب ومناطق التجمع.

## 5.3. المبادرات والخطط الوطنية ذات الصلة

أ. الخطة الوطنية لتصويب أوضاع المباني القائمة والمرافق العامة (2019-2029):

- تحدد أهدافاً رقمية لرفع نسبة المباني المهيأة خلال فترة زمنية محددة.
- تحتاج إلى ربط عملي مع بيانات الترخيص والتفتيش في البلديات.

ب. جائزة المباني المهيأة:

- أداة تحفيزية مهمة لتشجيع القطاعين العام والخاص.
- يمكن تطويرها وربطها بمزايا تنظيمية أو مالية ملموسة.

ج. برامج تدريبية سابقة:

- نفذها المجلس بالشراكة مع نقابة المهندسين أو جهات أخرى، لكنها ما تزال محدودة مقارنة بحجم الحاجة.

## 6. 6. تحليل دورة حياة المشروع وتحديد نقاط الفشل في تطبيق الكودة

### 6.1. مرحلة التخطيط والتصميم، المطلوب نظرياً

- أن تُدرج متطلبات الكودة منذ مرحلة الفكرة المعمارية الأولى (Concept Design)، وليس فقط في المرحلة التنفيذية.
- أن تُترجم بنود الكودة إلى تفاصيل معمارية وإنشائية وكهروميكانيكية واضحة (مناسيب، أبعاد، مقاطع، تفاصيل تنفيذية).

#### واقعيًا، تظهر أنماط الخلل التالية:

أ. إدراك غير مكتمل لفلسفة التصميم الشامل:

- يُنظر أحياناً للوصول على أنه إضافة يمكن إلحاقها بالمشروع لاحقاً، لا كجزء جوهري من الفكرة المعمارية.
- يؤدي ذلك إلى حلول فيها لبس وغير مريحة (منحدر جانبي ضيق، باب خلفي للأشخاص ذوي الإعاقة...).

ب. تفاصيل غير مكتملة أو غير منضبطة:

- رسم منحدر دون تحديد الميل بدقة.
- عدم بيان أبعاد الكابينة/الأبواب في المصاعد بوضوح.
- إغفال أماكن تخصيص مواقف مهيأة من البداية في المخطط العام.

ج. غياب الربط بين الكودة ووثائق العطاء:

- تُذكر أحياناً جملة عامة في المواصفات "يجب الالتزام بكافة الكودات السارية" (دون بنود قياس واضحة).
- يسهّل ذلك على بعض المقاولين التحجج بعدم وجود بنود واضحة أو كميات محددة لعناصر الوصول.



## 6.2. مرحلة التدقيق والترخيص، المطلوب نظرياً

- أن يكون تدقيق المخططات في نقابة المهندسين والبلديات لحظة حاسمة للتأكد من الالتزام بالكودة.
- أن يتم رفض أي مخطط لا يحقق متطلبات الكودة الجوهرية.

واقعيًا، تظهر أنماط الخلل التالية:

أ. نقص أدوات التدقيق التفصيلية:

- غياب Checklists مدمجة في نظام التدقيق الإلكتروني؛
- الاعتماد على خبرة المدقق الشخصية، مما ينتج تفاوتاً كبيراً بين ملف وآخر.

ب. ضغط الوقت وعدد المعاملات، مدققون يتعاملون مع عدد كبير من المعاملات يومياً، ما يدفع إلى التركيز على العناصر الإنشائية والوظيفية الأساسية وإهمال التفاصيل المتعلقة بالوصول.

ج. ضعف التنسيق بين النقابة والبلديات، أحياناً تُقر النقابة مخططاً بعد تعديل معيّن، لكن هذه المعلومة لا تنتقل بوضوح للبلدية، أو العكس.

## 6.3. مرحلة التنفيذ، المطلوب نظرياً

- تنفيذ جميع عناصر التهيئة/ الوصول كما هي في المخططات.
- دور فعال لمهندس الإشراف لضمان عدم حذف أو تعديل أي عنصر دون الرجوع للكودة.

### الواقع العملي:

- أ. تعديلات غير موثقة أثناء التنفيذ:
  - تغيير ميل المنحدرات.
  - تقليل عرض الأبواب.
  - حذف تجهيزات في دورات المياه المهيأة... إلخ.
- ب. استخدام الوصول كمجال لتقليل الكلفة:
  - في حال مواجهة ضغوط مالية، قد تُستهدف عناصر الوصول أولاً للحذف أو التخفيف، كونها لا تُعتبر مرئية بسهولة لجميع المراقبين.
- ج. ضعف الربط التعاقدي:
  - قلة وجود نصوص واضحة في عقود الإنشاء تربط صراحة بين الالتزام بالكودة وبين استحقاق الدفعات أو الاستلام النهائي.

## 6.4. مرحلة الاستلام وإذن الأشغال، المطلوب نظرياً

- عدم منح إذن الأشغال إلا للمباني التي تحقق متطلبات الكودة الأساسية.
- اعتبار الوصول جزءاً من شروط السلامة والجاهزية للمبنى.

### الواقع:

أ. التركيز على عناصر أخرى:

- سلامة الهيكل الإنشائي.
- مطابقة الاستخدام.
- متطلبات الدفاع المدني (إنذار، إطفاء، مخارج طوارئ عامة، الخ....).
- بينما يُترك الوصول للاجتهااد.

ب. قبول تعهدات باستكمال الأعمال لاحقاً وذلك بتوقيع المالك على تعهد باستكمال المنحدر أو المصعد أو تجهيز المرافق لاحقاً، دون متابعة حقيقية أو سقف زمني ملزم.

ج. غياب مشاركة منظّمة للمجلس الأعلى، لا تُشرك مديرية الوصول والتصميم الشامل بشكل منهجي في لجان الاستلام للمشاريع الحكومية الكبرى، رغم أن نتائج الاستلام تمسّ بشكل مباشر اختصاصها.

## 6.5. مرحلة التشغيل والصيانة، المطلوب نظرياً

- استخدام المنحدرات كمناطق تخزين/عرض.
- تعطل المصاعد المهيأة لفترات طويلة دون صيانة.
- إقفال المداخل المهيأة لأسباب تنظيمية أو أمنية.
- تغييرات لاحقة في تقسيم المساحات لا تراعي الوصول.

## 7. تحليل الفجوات (Gap Analysis) أين يكمن الخلل؟

- يهدف هذا الجزء من التقرير إلى تشخيص مواضع الخلل بدقة في منظومة تطبيق "كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة"، من خلال مقارنة ما يجب أن يحدث نظرياً وفقاً للنصوص والأنظمة، بما يحدث فعلياً على أرض الواقع في مراحل التصميم والترخيص والتنفيذ والاستلام والتشغيل.
- لا يتعلق الخلل بجهة واحدة أو حلقة منفردة، بل هو نتيجة تراكم فجوات متداخلة تشريعية، وتنظيمية، ومؤسسية، وإجرائية، ومعرفية، واقتصادية، ومعلوماتية، بالإضافة إلى قصور في إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم في الرصد والمتابعة.

### 7.1. فجوات تشريعية وتنظيمية:

أ. نصوص عامة لا تربط صراحة بين الالتزام بالكودة وبين منح/سحب إذن الأشغال: من الناحية القانونية، تشترط أنظمة البناء والبلديات الالتزام بكودات البناء المعتمدة، إلا أنّ الصياغة في كثير من الأحيان تكون عامة وفضفاضة (مثل "الالتزام بجميع الكودات السارية") دون نص صريح وواضح يقرّر أن:

**عدم الالتزام بكودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة، في عناصرها الأساسية، يمنع قانوناً إصدار إذن الأشغال، أو يجيز سحبه أو تعليقه حتى تصويب الأوضاع.**

هذا الغياب للنص الصريح ينتج عنه عملياً:

- تحول الإخلال بالكودة من شرط حاسم لمنح إذن الأشغال إلى مخالفة ثانوية يمكن تجاوزها أو التساهل فيها.
- إمكان إصدار إذن الأشغال لمبان غير مهيأة بالكامل، بحجة استكمال الأعمال لاحقاً دون وجود سند قانوني واضح يلزم بجدول زمني للتصويب أو يربط عدم التصويب بعقوبة محددة.
- صعوبة محاسبة أي جهة رسمية على إصدار إذن أشغال لمبنى مخالف للكودة، ما دام النص لم يربط بين الأمرين بشكل مباشر.

ب. عدم وجود تعليمات تنفيذية موحّدة لجميع البلديات تربط الإخلال بالكودة بإجراءات واضحة (رفض، إنذار، غرامة، إغلاق جزئي).

بالإضافة إلى النصوص العامة، تفتقر المنظومة إلى تعليمات تنفيذية موحّدة على مستوى المملكة توضح للبلديات وأمانة عمّان ما يلي:

- ما هي المتطلبات الدنيا الإلزامية من الكودة التي لا يجوز التساهل فيها؟
- ما الفرق بين مخالفة جسيمة تستدعي رفض الطلب أو تعليق إذن الأشغال، وبين مخالفة بسيطة يمكن تصويبها خلال مهلة محددة؟
- ما هو التسلسل الإجرائي عند اكتشاف مخالفة (إنذار أول، إنذار نهائي، غرامة، إغلاق جزئي/كلي)؟

نتيجة لذلك:

- كل بلدية أو دائرة ترخيص قد تتعامل مع ملف الوصول بطريقتها الخاصة، وبحسب اجتهد المسؤول أو خبرته الشخصية.
- تفاوت واضح بين بلدية وأخرى في درجة التشدد أو التساهل، ما يولد سيادة تنظيمية غير مباشرة (تفضيل مناطق ترخيص أقل تشدداً).
- غياب مرجعية موحدة يمكن للمالك أو المستثمر أو المجلس الأعلى الرجوع إليها عند الاعتراض أو المتابعة.

## 7.2. فجوات مؤسسية

- عدم منح إذن الأشغال إلا للمباني التي تحقق متطلبات الكودة الأساسية.
- اعتبار الوصول جزءاً من شروط السلامة والجاهزية للمبنى.

### الواقع:

أ. تعدد الجهات وتداخل الأدوار دون مصفوفة أدوار معتمدة وطنياً:

المنظومة الحالية تضم أطرافاً عديدة المجلس الأعلى، وزارة الأشغال/مجلس البناء الوطني، البلديات وأمانة عمان، نقابة المهندسين، الدفاع المدني، جهات تمويلية ومشرفة على مشاريع حكومية.

رغم تعدد هذه الجهات، لا توجد مصفوفة أدوار ومسؤوليات وطنية معتمدة (RACI) توضح بدقة:

- من الجهة المسؤولة عن إعداد وتحديث الكودة؟
- من الجهة المسؤولة عن إدماجها في أنظمة الترخيص؟
- من الجهة المسؤولة عن تدقيق المخططات من ناحية الوصول؟
- من الجهة المسؤولة عن التفتيش الميداني؟
- من الجهة المسؤولة عن الرصد الوطني وإصدار التقارير الدورية؟

غياب هذا التحديد ينتج عنه:

- تشتت المسؤولية، حيث يمكن لكل جهة أن تحيل التقصير إلى جهة أخرى.
- صعوبة تحديد من يُسأل؟ عند رصد خلل واضح في تطبيق الكودة في مبنى معين أو في قطاع كامل.
- غياب جهة تقود العمل بشكل معلن في عين الرأي العام والمؤسسات، رغم أن المجلس الأعلى هو المرجعية الحقوقية والسياسية لهذا الملف.



ب. غياب مالك واضح للملف (Clear Owner) يمكن مراجعته عن وضع التطبيق وطنياً

في النظم المؤسسية الحديثة، يُفترض أن يكون لكل ملف وطني "مالك واضح" (Policy Owner) يمكن مساءلته عن:

- نسبة التقدم في تطبيق السياسة.
- المعوقات التي تواجهها.
- خطة العمل التصحيحية.
- المؤشرات والأرقام المحدثة.

في حالة الكودة، لا توجد جهة واحدة مُعلنة تتحمل هذه المسؤولية أمام الحكومة والرأي العام، ما يؤدي إلى:

- غياب تقارير وطنية دورية تعكس بدقة نسبة المباني الملتزمة أو المتعثرة.
- غياب خطة تصحيحية واضحة بجدول زمني ومسؤوليات محددة.
- صعوبة ربط مخرجات الخطة الوطنية 2019-2029 بجهة محددة مسؤولة عن تحقيق أهدافها.

## 7.3. فجوات إجرائية

أ. غياب أو ضعف قوائم تدقيق تفصيلية للكودة في مراحل التصميم والترخيص والاستلام

من الناحية العملية، يحتاج المدققون (في نقابة المهندسين والبلديات وأمانة عمان) ومهندسو الإشراف واللجان إلى أدوات عمل واضحة، مثل:

- قوائم تدقيق (Checklists) تفصيلية مستندة إلى بنود الكودة مُعدة بشكل مفصل ومحترف.
- نماذج موحدة تُرفق مع كل معاملة (في التصميم، وفي موقع المشروع، وعند الاستلام).

الفجوة الحالية تتمثل في أن:

- ما يُستخدم من قوائم - إن وُجد - يكون في كثير من الأحيان عاماً أو غير مرتبط مباشرة بالكودة.
- بعض المدققين يعتمدون على خبرتهم الشخصية في ملاحظة عناصر الوصول/التهيئة، ما يخلق تفاوتاً كبيراً في مستوى التدقيق.
- لا توجد نماذج إلزامية موقعة مع كل معاملة تؤكد أن الكودة تم فحصها بنداً بنداً.

بالنتيجة:

- مرور عدد من المخططات والمعاملات دون فحص منهجي لمتطلبات الوصول.
- صعوبة تتبّع من فحص ماذا؟ ومتى؟ وعن أي بند؟ عند ملاحظة خلل لاحقاً في المبنى.

ب. غياب نقاط توقف إلزامية في سير المعاملة مرتبطة بالكودة

في النظم الإجرائية الفعالة، تُحدد ما يُسمى "نقاط توقف إلزامية" (Mandatory Gates)، لا يمكن للمعاملة تجاوزها إلا بعد استكمال فحص محدّد، في حالة الكودة، يُفترض أن تكون هناك نقاط توقف إلزامية عند:

- تدقيق المخططات في النقابة.
- منح رخصة البناء من البلدية.
- منح إذن الأشغال بعد الاستلام.

الفجوة الحالية:

- لا توجد في معظم أنظمة الترخيص الإلكترونية حقول إلزامية مخصّصة للكودة، ولا مربعات تحقق (Check Boxes) تمنع استكمال المعاملة ما لم يتم تعبئتها بشكل صحيح.
- يمكن أن تستمر المعاملة في النظام حتى إصدار الرخصة أو إذن الأشغال دون أن يكون هناك حاجز إلكتروني أو ورقي يفرض فحص الكودة قبل التقدم.

هذا يعني عملياً:

- أن تطبيق الكودة الآن يعتمد على ضمير وخبرة الأفراد أكثر مما يعتمد على نظام إجرائي منضبط.
- أن أي ضعف في وعي أو اهتمام بعض الموظفين أو المدققين ينعكس فوراً على ملفات الوصول دون وجود "شبكة أمان" إجرائية.

## 7.4. فجوات في القدرات والوعي

أ. عدم كفاية التدريب المتخصص للمهندسين وموظفي البلديات حول تفاصيل الكودة وفلسفة التصميم الشامل ، حيث أن الكودة ليست مجرد أبعاد ومناسيب، هي انعكاس لفلسفة "التصميم الشامل" التي تراعي جميع الفئات منذ البداية، الفجوة هنا أن:

- الكثير من المهندسين (مصممين، مدققين، مشرفين) لم يحصلوا على تدريب منهجي ومكثف حول الكودة وتطبيقاتها العملية، بل قد يكون اطلاعهم عليها محدوداً أو ذاتياً.
- الكثير من موظفي البلديات في أقسام التنظيم والترخيص لا يمتلكون الخبرة الفنية الكافية للحكم على مدى تحقيق المخططات لمتطلبات الوصول، خاصة في التفاصيل الدقيقة (مثل ميل المنحدرات، مسارات الهروب، تصميم دورات المياه المهيأة ، وغيرها).

حيث ينتج عن ذلك:

- اختلاف كبير في تفسير البنود بين مهندس وآخر.
- احتمال قبول حلول شكلية لا تحقق المعايير الحقيقية (مثل منحدر موجود شكلاً لكن بميل يجعل استخدامه شبه مستحيل).

ب. محدودية إدماج موضوع الوصول في المناهج الجامعية للهندسة والعمارة والتخطيط على مستوى التعليم العالي:

- لا تزال قضايا الإعاقة والوصول والتصميم الشامل في كثير من الأحيان ضمن محاضرات نظرية أو مواضيع فرعية.
- ولا تُعامل كجزء أساسي من مهارات المهندس المعماري أو المدني أو مخطط المدن.

هذا يعني:

- أن أجيالاً جديدة من المهندسين تتخرج دون أن تعتبر الوصول جزءاً من بديهيات التصميم، بل كحقل تخصصي إضافي أو تفصيل يمكن الرجوع له عند الحاجة.
- صعوبة بناء ثقافة مهنية راسخة تعتبر أن المبنى غير المهيأ هو مبنى ناقص وظيفياً.

## 7.5. فجوات اقتصادية وسوقية

أ. نظرة سائدة لدى بعض المستثمرين بأن متطلبات الوصول/التهيئة ترف يمكن الاستغناء عنه أو تأجيله ، حيث على مستوى السوق والاستثمار:

- ما زالت لدى شريحة من أصحاب المشاريع قناعة خاطئة بأن تجهيز المبنى للأشخاص ذوي الإعاقة كلفة إضافية غير ضرورية أو متطلب يمكن تأجيله إلى مرحلة لاحقة إذا دعت الحاجة.
- يُنظر أحياناً إلى عناصر الوصول (المصاعد المهيأة، المنحدرات، دورات المياه المهيأة، أنظمة الإرشاد) باعتبارها بنوداً يمكن تقليصها أثناء "ترشيد الكلفة" (Value Engineering).

النتيجة المباشرة لذلك:

- الضغط على المصمم والمقاول لإلغاء أو تخفيف بعض عناصر الوصول، ما دام النظام لا يفرض عواقب حقيقية لغيابها.
- تنافس في السوق على أساس من يخفض الكلفة أكثر ولو على حساب متطلبات الكودة، ما دام المالك يعلم أن فرص رفض المشروع بسبب الوصول ضعيفة.

ب. عدم وجود حوافز ضريبية/مالية واضحة للمباني الملتزمة بشكل نموذجي بالكودة في المقابل، الجانب الإيجابي (الحوافز) غير مفعّل بما يكفي:

- لا توجد حتى الآن حزمة حوافز معلنة (ضريبية، تنظيمية، تمويلية) للمباني التي تتجاوز الحد الأدنى وتُطبق الكودة بشكل نموذجي.
- لا توجد علاقة واضحة بين الالتزام العالي بالوصول وبين الحصول على امتيازات معينة (مثل، تسريع إجراءات، إبراز في الجوائز الوطنية، أولوية في التعاقدات الحكومية).

هذا الفراغ في الحوافز يجعل:

- كثيراً من المستثمرين لا يرون مكسباً مباشراً من الاستثمار في الوصول، خاصة إذا لم تكن هناك مخاطر حقيقية من عدم الالتزام.
- ملف الوصول يبقى محصوراً في إطار الالتزام الأخلاقي أو الاجتماعي أكثر من كونه جزءاً من منطق السوق والجدوى الاقتصادية.



## 7.6. فجوات في البيانات والرصد

أ. عدم وجود نظام وطني موحد لتسجيل نتائج التفتيش والالتزام

حيث أن الرصد الفعال يتطلب:

- قاعدة بيانات وطنية محدثة تتضمن نتائج التفتيش والاستلام لكل مبنى (أو على الأقل لكل مبنى عام).
- مع تصنيف واضح لمستوى الالتزام بالكودة لكل مبنى أو مشروع.

الفجوة الحالية:

- كل جهة (بلدية، دفاع مدني، جهة مالكة لمشاريع حكومية) تحتفظ ببياناتها بصورة منفصلة، غالباً على شكل ملفات ورقية أو أنظمة إلكترونية غير مترابطة.
- لا يوجد نظام مركزي يمكن أن يجيب، على سبيل المثال، عن سؤال بسيط، "كم نسبة المدارس الحكومية الملتزمة بالكودة في كل محافظة؟"

هذا النقص في البيانات يترتب عليه:

- صعوبة اتخاذ قرارات مبنية على أدلة (Evidence-based) بشأن أولويات التصويب أي القطاعات وأي المحافظات أولاً.
- صعوبة قياس التقدم الفعلي في الخطة الوطنية 2019-2029.
- صعوبة تقديم صورة واضحة لصناع القرار وللرأي العام حول وضع الالتزام بالكودة.

ب. غياب مؤشرات أداء محددة ومتابعة دورية معلنة

إلى جانب البيانات، تحتاج المنظومة إلى مجموعة محددة من مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) مثل:

- نسبة المباني الحكومية الجديدة الملتزمة بالكودة سنوياً.
- نسبة المدارس/المستشفيات/البلديات المهيأة.
- نسبة المباني التي صُوبت أوضاعها سنوياً.
- عدد الشكاوى الواردة المتعلقة بالوصول ومآلاتها.

حالياً:

- لا توجد سلة مؤشرات متفق عليها وطنياً لقياس التقدم في تطبيق الكودة.
- لا تصدر تقارير دورية معلنة (سنوية أو نصف سنوية) عن وضع الالتزام، يمكن الرجوع إليها وتتبع تطور الأرقام مع الزمن.

هذا الغياب يجعل:

- ملف الوصول غير حاضراً رقمياً على طاولة صانع القرار، رغم حضوره واقعياً في شكاوى الناس وتجاربهم اليومية.
- صعوبة تحميل أي جهة مسؤولية عن عدم تحقيق أهداف زمنية أو رقمية واضحة.

## 7.7. فجوات في إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة

أ. دور محدود جداً للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في رصد الالتزام

على الرغم من أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم المستفيد الأول والمباشر من تطبيق الكودة، إلا أن دورهم في الرصد والمتابعة ما يزال محدوداً:

- مشاركتهم غالباً تكون في مرحلة إعداد النصوص أو حضور اللقاءات التشاورية.
- بينما المشاركة في مرحلة المراقبة الميدانية لما يتم بناؤه فعلاً ما تزال ضعيفة أو فردية.

النتائج:

- تضيع كثير من البلاغات غير الرسمية (ملاحظات، تجارب، صور) في وسائل التواصل أو الأحاديث اليومية دون أن تتحول إلى بيانات منظمّة.
- عدم استثمار "عين الخبير بالتجربة" لدى الأشخاص ذوي الإعاقة في كشف نقاط الضعف المتكررة في تصميم وتنفيذ المباني.

ب. غياب آلية رسمية لاستقبال البلاغات وربطها بإجراءات تحقق واستجابة واضحة

حتى عندما يشتكي الأشخاص ذوو الإعاقة أو منظماتهم، فإن المسار يكون في الغالب:

- غير موحد.
- غير رقمي.
- وغير مرتبط بنظام واضح يضمن:

1. استلام الشكوى وتوثيقها.
2. إحالتها إلى الجهة المختصة (بلدية، وزارة، مالك مبنى).

3. التحقق الميداني خلال مهلة محددة.
4. اتخاذ إجراء تصحيحي عند ثبوت المخالفة.
5. إبلاغ المشتكي بما تمّ.

غياب هذه السلسلة يؤدي إلى:

- فقدان الثقة في جدوى الشكاوى لدى كثير من الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضياع فرصة استخدام الشكاوى ك نظام إنذار مبكر يكشف عن أنماط متكررة من المخالفات في بلدية معينة أو قطاع معين.

## 8. النتائج الرئيسية (Key Findings)

بعد تحليل الإطار التشريعي والتنظيمي، ودراسة دورة حياة المبنى، واستعراض الفجوات على مستوياتها المختلفة، يمكن تلخيص الصورة العامة في خمس نتائج رئيسية متداخلة، توضح بجلاء أين نقف اليوم وما الذي يحتاج إلى تدخل على مستوى السياسات والقرارات التنفيذية.

أ. الإطار القانوني والتقني للكودة متوفر ومقبول مهنيًا، لكن آليات التنفيذ والرقابة ضعيفة ومتفاوتة

من حيث المحتوى الفني، تعد "كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة" لعام 2018 مرجعاً مقبولاً مهنيًا ويستند إلى معايير معروفة دولياً، كما أن قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقانون البناء الوطني ومنظومة الكودات يوفران أساساً قانونياً يسمح بتطبيق الكودة بصورة صارمة ومنهجية.

إلا أن المشكلة لا تكمن في غياب النص، بل في كيفية تحويل هذا النص إلى ممارسة ملزمة على مستوى البلديات والجهات المالكة والمشرفة، حيث تبرز الملاحظات الآتية:

- آليات الرقابة الحالية على الالتزام بالكودة غير موحدة بين جهة وأخرى، فبينما تُشدد بعض البلديات أو الجهات على عناصر الوصول، تتساهل جهات أخرى في تطبيقها أو لا تجعلها أولوية في عملية التدقيق.
- الربط بين الالتزام بالكودة وبين منح رخصة البناء وإذن الأشغال ما يزال في كثير من الأنظمة شكلياً أو عاماً، وليس محدداً بنصوص تنفيذية واضحة تنص على أن الإخلال الجسيم بالكودة يمنع إصدار إذن الأشغال أو يستوجب تعليقه إلى حين التصويب.
- آليات المتابعة بعد منح إذن الأشغال (التفتيش الدوري، إعادة التقييم، متابعة التصويب) غير كافية لضمان استمرار الالتزام، خاصة في مرحلة التشغيل.

ما يعنيه ذلك لصانع القرار:

**المنظومة التشريعية تشبه بنية تحتية جاهزة، لكن دون نظام إشغال وتشغيل ورقابة يعمل بكفاءة موحدة على مستوى المملكة، التدخل المطلوب هنا ليس في إعادة اختراع الكودة ، بل في تفعيل أدوات تنفيذها وضبطها بطريقة واضحة وقابلة للقياس.**

ب. سلسلة الالتزام تنقطع في أكثر من نقطة (التصميم، التدقيق، التنفيذ، الاستلام، التشغيل)

التحليل عبر دورة حياة المبنى أظهر أن الالتزام بالكودة ليس خطأ متصلاً من الفكرة الأولى إلى التشغيل، بل هو سلسلة تتعرض لانقطاعات متكررة، يمكن إبرازها كما يلي:

- في مرحلة التخطيط والتصميم، لا تُدرج متطلبات الوصول دائماً كجزء من الفكرة المعمارية الأساسية، بل تُعالج أحياناً كإضافة لاحقة، ما يؤدي إلى حلول شكلية أو غير عملية (مثل منحدر بميل شديد أو مدخل جانبي غير لائق).
- في مرحلة التدقيق والترخيص، لا توجد في جميع الجهات قوائم تدقيق تفصيلية للكودة، ولا نقاط توقف إلزامية تربط استكمال الفحص بإمكانية التقدم في المعاملة، هذا يسمح بمرور مخططات دون تدقيق منهجي لعناصر الوصول.
- في مرحلة التنفيذ، قد تُعدل بعض التفاصيل خلال العمل الميداني (أبعاد الأبواب، ميل المنحدرات، تجهيز دورات المياه) لأسباب كلفة أو سهولة تنفيذ، دون الرجوع للكودة أو تحديث المخططات واعتمادها أصولياً.
- في مرحلة الاستلام وإذن الأشغال، التركيز الأكبر يكون على السلامة الإنشائية واستخدام المبنى، بينما تُترك متطلبات الوصول للاجتهاد، أو يُقبل تعهد باستكمالها لاحقاً دون آلية متابعة واضحة.
- في مرحلة التشغيل والصيانة ، قد تتآكل متطلبات الوصول تدريجياً (تعطل المصاعد، استخدام المنحدرات للتخزين، إغلاق المداخل المهيأة) دون نظام تفتيش دوري يعيد تقييم الوضع.

ما يعنيه ذلك لصانع القرار، الالتزام بالكودة يحتاج إلى أن يُعامل كسلسلة لا يجوز أن تنقطع في أي حلقة؛ وأي سياسة أو تدخل ناجح يجب أن يغطي كل هذه المراحل، لا أن يركز على نقطة واحدة (مثل التصميم أو الاستلام) ويغفل بقية حلقات السلسلة.

ج. التطبيق الحالي يعتمد بشكل كبير على اجتهادات أفراد ومؤسسات وليس على منظومة إلزامية منضبطة ، رغم وجود الكودة والقوانين، فإن التطبيق الفعلي في الميدان يعتمد في كثير من الأحيان على:

- قناعة شخصية لدى بعض المسؤولين أو المهندسين بأهمية الوصول.
- أو وجود قيادة واعية في بعض البلديات أو المؤسسات تدفع باتجاه التطبيق.
- أو وجود شراكات محددة بين المجلس الأعلى وجهات بعينها.

هذا النموذج، القائم على حسن النية و الاجتهاد الشخصي، يخلق واقعاً يتميز بـ:

- تفاوت كبير بين مشروع وآخر، حتى ضمن نفس المحافظة أو البلدية.
- اعتماد نجاح بعض المشاريع على وجود "شخص متحمس" في موقع معين، ما يجعل الاستدامة ضعيفة عند تغير الأشخاص.
- عدم قدرة الدولة على القول بثقة إن هناك معياراً وطنياً ملزماً يُطبق على الجميع بلا استثناء.

ما يعنيه ذلك لصانع القرار:

الوضع الحالي ليس نتيجة سوء نوايا، بل نتيجة غياب منظومة إلزامية واضحة تجعل تطبيق الكودة واجباً نظامياً ثابتاً لا يتأثر بتغير الأشخاص أو الاجتهادات ، المطلوب الانتقال من منطق "البطولات الفردية" إلى منطق "النظام المؤسسي" الذي لا يعتمد على حسن حظ الشخص ذي الإعاقة في أن يصادف جهة ملتزمة أو موظفاً واعياً.



د. غياب البيانات الممنهجة يمنع تحويل الملف إلى قضية سياسة عامة مدعومة بأرقام واضحة

من أجل أن يتحوّل ملف الوصول إلى قضية سياسة عامة ذات أولوية وطنية، يحتاج صانع القرار إلى:

- خط أساس (Baseline) يوضح أين نقف اليوم بالضبط.
- مؤشرات أداء واضحة تقيس التقدم سنوياً.
- خرائط تبين المحافظات والقطاعات الأكثر تخلفاً أو تقدماً.

الواقع الحالي:

- لا يوجد نظام وطني موحد يجمع بيانات الالتزام بالكودة من البلديات، نقابة المهندسين، الدفاع المدني، والوزارات المالكة للمباني.
- لا توجد حزمة متفق عليها من مؤشرات الأداء (مثل نسبة المباني الحكومية المهيأة في كل محافظة، نسبة المدارس، نسبة المراكز الصحية، ...).
- ما يُعرف اليوم عن وضع الوصول يعتمد على انطباعات عامة، تقارير متفرقة، وشكاوى فردية، وليس على رقم وطني يمكن الدفاع عنه أمام مجلس الوزراء أو مجلس الأمة أو الرأي العام.

في غياب هذه البيانات:

- يصعب ترتيب الأولويات (مثلاً: هل نبدأ بالمدارس أم المستشفيات؟ بأي محافظات أولاً؟).
- يصعب طلب موارد مالية إضافية دون أرقام مقنعة.
- يصعب قياس أثر أي تدخلات أو خطط تم إطلاقها منذ 2018 وحتى الآن.

ما يعنيه ذلك لصانع القرار:

**ملف الوصول يحتاج إلى أن يُدعم ببنية بيانات ومؤشرات وطنية، ليكون على طاولة صانع القرار بنفس قوة ملفات أخرى (الفقر، البطالة، التعليم...) التي تملك أرقاماً دقيقة، بدون هذه البيانات، سيبقى الملف أقرب إلى "قضية عادلة" لكن بدون أرقام تمكن من حشد الموارد ومحاسبة الجهات وقياس التقدم بشكل موضوعي.**

هـ. تجربة الشخص ذي الإعاقة اليومية ما تزال بعيدة عن مستوى الطموح الذي تعكسه القوانين والخطط، حيث على مستوى النصوص:

- يعلن قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن مساواة وعدم تمييز.
- تتحدث الكودة عن وصول آمن وميسر وكرامة في الاستخدام.
- تتبنى الخطة الوطنية 2019-2029 أهدافاً لتصويب أوضاع المباني.

لكن ما يهم في النهاية هو التجربة اليومية الفعلية للشخص ذي الإعاقة عندما:

- يذهب إلى مدرسة أو جامعة.
- يراجع مستشفى أو مركزاً صحياً.
- يدخل بلدية أو محكمة أو دائرة رسمية.
- يستعمل محطة نقل أو مبنى عاماً.

شهادات الأشخاص ذوي الإعاقة، والشكاوى الواردة، والمشاهدات الميدانية، تبين أن:

- كثيراً من المباني الجديدة ما زالت تقدّم حلاً شكلياً أو متقطعاً للوصول.
- الوجود الفيزيائي لبعض العناصر (منحدر، مصعد، دورة مياه مهيأة) لا يعني دائماً أنها قابلة للاستخدام فعلاً وفقاً للمواصفات (ميل شديد، أبعاد ضيقة، استخدام للمخزن، باب مغلق عملياً... إلخ).
- تجربة الشخص ذي الإعاقة في الوصول إلى الخدمة ما تزال في حالات كثيرة متعبة، مهيئة، أو تعتمد على مساعدة الآخرين، بعيداً عن الصورة التي يرسمها القانون والكودة والخطط الوطنية.

ما يعنيه ذلك لصانع القرار:

المعيار الحقيقي لنجاح تطبيق الكودة ليس عدد النصوص التي تم إصدارها أو عدد الورش التي عُقدت، بل مدى تحسن التجربة الفعلية للشخص ذي الإعاقة على الأرض ، هذه النتيجة تذكر بأن أي خطة أو توصية يجب أن تُقاس في النهاية بسؤال بسيط:

هل أصبح الطريق إلى المدرسة، المستشفى، البلدية، البنك... أسهل وأكثر كرامة واستقلالية للشخص ذي الإعاقة؟

إذا لم تتحسن الإجابة على هذا السؤال في السنوات المقبلة، فإن كل ما سبق من تشريعات وخطط لن يكون قد حقق غايته الأساسية.

بهذا التفصيل، تقدم هذه النتائج الخمس صورة مركزة وواضحة لسموكم عن جوهر المشكلة، لدينا نصوص وكودة، ولدينا نوايا وجهود متفرقة، لكن ينقصنا نظام وطني منضبط يربط القانون بالإجراء، ويربط الإجراء بالمؤشرات، ويربط المؤشرات بالتجربة اليومية للشخص ذي الإعاقة ، هذه الصورة هي قاعدة الانطلاق لتوجيه القرارات التنفيذية والتنسيقية التي يقترحها التقرير في الأجزاء اللاحقة.

## 9. التوصيات الاستراتيجية والمقترحات العملية

تهدف هذه التوصيات إلى تحويل التشخيص السابق إلى أدوات عملية للتصرف على ثلاثة مستويات متكاملة:

1. مستوى التشريعات والأنظمة.
2. مستوى البناء المؤسسي.
3. مستوى الإجراءات اليومية والرقابة والبيانات.

### 9.1. حزمة الإجراءات التشريعية والتنظيمية

أ. تعديلات محدّدة على أنظمة البلديات وأذون الأشغال ، الهدف من هذه التعديلات هو غلق الباب أمام أي تأويل يسمح بترخيص أو تشغيل مبنى لا يحقق متطلبات الكودة، وذلك عبر إدراج نصوص صريحة وواضحة في أنظمة البلديات وأذون الأشغال تتضمن ما يلي:

1. عدم منح إذن الأشغال للمباني التي لا تحقق متطلبات الكودة الأساسية

يُقترح أن يُضاف في أنظمة أذون الأشغال نص صريح على غرار:  
"لا يجوز إصدار إذن أشغال لأي مبنى عام أو مبنى يرتاده الجمهور ما لم يُثبت التزامه بالحد الأدنى من متطلبات كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة النافذة، وذلك بموجب تقرير فني معتمد."

هذا النص يترجم عملياً إلى:

- ربط مباشر بين قرار السماح باستخدام المبنى وبين تحقق عناصر الوصول الأساسية (المداخل، المنحدرات، المصاعد، المسارات، دورات المياه المهيأة... إلخ).

- تمكين البلدية أو أمانة عمّان من رفض منح إذن الأشغال بشكل قانوني في حال ثبوت عدم الالتزام، دون حاجة إلى اجتهد شخصي أو تأويل.
- بث رسالة واضحة للقطاعين العام والخاص بأن الوصول ليست خياراً ثانوياً يمكن تجاوزه.

2. اعتبار الإخلال الجسيم بالكودة سبباً لسحب/إيقاف إذن الأشغال ،لا يكفي ضبط مرحلة ما قبل إذن الأشغال، إذ قد يتم تنفيذ بعض عناصر الوصول شكلياً ثم إزالتها أو تعطيلها بعد فترة قصيرة، لذلك يُقترح إدراج نص صريح في الأنظمة يسمح للبلدية أو الجهة التنظيمية بما يلي:

"يُعتبر الإخلال الجسيم والمستمر بمتطلبات كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة سبباً مبرراً قانوناً لتعليق أو سحب إذن الأشغال كلياً أو جزئياً، بعد إنذار المالك وبيان المخالفة ومنحه مهلة لتصويب الأوضاع."

بهذا يصبح:

- لجهة الترخيص أداة ردع حقيقية تجاه المباني التي تزيل المنحدرات أو تغلق المداخل المهيأة أو تستخدمها لأغراض أخرى.
- الأشخاص ذوو الإعاقة ومنظماتهم قادرين على الاستناد إلى نص قانوني واضح عند تقديم البلاغات والمطالبات.
- المجلس الأعلى شريكاً في توجيه طلبات رسمية لتفعيل هذا النص في الحالات الجسيمة التي يتم توثيقها.

ب. التنسيب لمجلس البناء الوطني لتضمين نصوص أكثر وضوحاً بشأن كودة الوصول ضمن كودات البناء العامة ، إلى جانب أنظمة البلديات، يحتاج الإطار الفني إلى تأكيد إضافي عبر:

- تنسيب رسمي من المجلس الأعلى إلى مجلس البناء الوطني يقترح:

1. إدراج إحالات صريحة إلى كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة في الكودات العامة ذات الصلة (مثل كود الأبنية العامة، كود الأبنية التعليمية، الصحية... إلخ).
2. التأكيد في مذكرات الإيضاح والكتيبات التفسيرية للكودات على أن الالتزام بالكودة هو جزء من السلامة الوظيفية والأمان، وليس بنداً منفصلاً.

هذا الإجراء يعزز:

- مكانة الكودة بوصفها جزءاً أصيلاً من منظومة كود البناء الوطني.
- ويؤكد للمهندسين والمكاتب الاستشارية أن تجاهلها ليس خياراً مهنياً مقبولاً.

## 9.2. حزمة الإجراءات المؤسسية

أ. إقرار مصفوفة أدوار ومسؤوليات وطنية (RACI) ، من أجل إنهاء حالة التداخل في الأدوار، يُقترح إعداد واعتماد مصفوفة RACI وطنية، تُحدد فيها الأدوار على النحو الآتي – مثال توضيحي:

- مجلس البناء الوطني / وزارة الأشغال العامة والإسكان  
R: مسؤول (Responsible) عن إعداد وتحديث الكودة ضمن منظومة الكودات.  
A: يتحمل المسؤولية النهائية عن تضمين الكودة في الكودات العامة والأنظمة الفنية.

- المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة  
R: مسؤول عن السياسة والرقابة الحقوقية والرصد الوطني لوضع التهيئة/الوصول.  
A: يتحمل المسؤولية النهائية عن قيادة ملف الوصول وطنياً من منظور حقوق الإنسان، وإصدار التقارير الوطنية، وتنسيق الجهود بين الجهات.

- البلديات وأمانة عمان  
R: مسؤولة عن إدماج الكودة في أنظمة الترخيص وأذن الأشغال، والتفتيش الميداني، واتخاذ الإجراءات التصحيحية.  
A: تتحمل المسؤولية النهائية عن عدم تشغيل مبانٍ مخالفة ضمن نطاقها التنظيمي.

- نقابة المهندسين  
R: مسؤولة عن تدقيق المخططات والتأكد من الالتزام بالكودة قبل اعتمادها.  
C: جهة يُستشار رأيها في تحديث الكودة وإعداد الأدلة الفنية.

- الدفاع المدني  
R: مسؤول عن التحقق من تكامل الوصول مع متطلبات السلامة في حالات الطوارئ (مسارات الهروب، مناطق التجمع الآمنة... إلخ).  
C/I: يُستشار/يُبلغ في تحديث الكودة والأنظمة ذات الصلة.

إقرار هذه المصفوفة بقرار حكومي (أو من خلال مجلس الوزراء بناءً على تنسيب سموكم) يعني أن:

- كل جهة تعرف ماذا يطلب منها بالضبط.
- ويمكن سؤالها ومحاسبتها على هذا الأساس.
- ويمكن للمجلس الأعلى أن يتحرك من موقع قائد وميسر ومنسق وليس مجرد جهة استشارية.

ب. تشكيل لجنة تنسيقية دائمة لتطبيق الكودة ، لضمان التنسيق المؤسسي المنتظم، يُقترح إنشاء لجنة تنسيقية دائمة لتطبيق الكودة، برئاسة المجلس الأعلى أو برئاسة مشتركة (مثلاً: المجلس الأعلى ووزارة الأشغال)، وتضم في عضويتها:

- المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- وزارة الأشغال العامة والإسكان / مجلس البناء الوطني.
- أمانة عمان الكبرى.
- ممثلي البلديات الكبرى (بنموذج تمثيلي للمحافظات).
- نقابة المهندسين الأردنيين.
- المديرية العامة للدفاع المدني.
- نقابة المقاولين الأردنيين.
- ويمكن إشراك وزارة الداخلية ووزارة الإدارة المحلية عند الحاجة.

مهام هذه اللجنة:

- متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.
- مراجعة التشريعات والأنظمة والتعليمات ذات الصلة، ورفع التوصيات لمجلس الوزراء.
- اعتماد النماذج وقوائم التدقيق الموحدة.
- متابعة مؤشرات الأداء الوطنية وإصدار تقرير سنوي عن وضع الوصول في المباني.



## 9.3. حزمة الإجراءات الفنية والإجرائية

أ. تطوير وإدماج قوائم تدقيق (Checklists) للكودة على مستويين

1. على مستوى تدقيق المخططات في نقابة المهندسين:  
يُقترح إعداد قائمة تدقيق إلكترونية/ورقية تُدمج في نظام تدقيق المخططات، تشمل بنوداً مثل:

- تحقق وجود مدخل مهياً.
- تحقق أبعاد المنحدرات وميلها.
- تحقق أبعاد المصاعد وأبوابها.
- تحقق من عدد ومواصفات دورات المياه المهيأة.
- تحقق من المسارات الداخلية وعرض الممرات.

ولا تُستكمل عملية التدقيق أو إصدار ختم النقابة قبل استكمال هذه القائمة وتوقيع المدقق عليها.

2. على مستوى التفتيش الميداني في البلديات والدفاع المدني:  
يُقترح اعتماد قائمة تدقيق ميدانية تُستخدم عند:

- التفتيش خلال التنفيذ.
- الاستلام الأولي والنهائي.
- زيارات التفتيش الدورية بعد التشغيل.

هذه القائمة تترجم بنود الكودة إلى نقاط فحص عملية، وتُوثق إلكترونياً لتغذية لوحة المعلومات الوطنية.

ب. اشتراط تقديم تقرير التزام بالكودة عند طلب إذن الأشغال ، ويُقترح أن تصبح جزءاً إلزامياً من معاملة إذن الأشغال الوثيقة التالية:

"تقرير التزام بالكودة" يقدّمه مهندس الإشراف، ويوقعه المالك، يؤكد فيه أن المبنى نُفِّذ وفقاً لمتطلبات كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة، مع وصف مختصر لعناصر الوصول الرئيسة.

هذا التقرير:

- يحمل مهندس الإشراف والمالك جزءاً واضحاً من المسؤولية المهنية والقانونية.
- ويوفر وثيقة يمكن الرجوع لها عند حدوث شكاوى أو خلافات أو حوادث لاحقة.

ج. إدراج عناصر الوصول/التهيئة ضمن محاضر الاستلام الأولي والنهائي للمشاريع الحكومية ، في المشاريع الحكومية (مدارس، مستشفيات، مبانٍ وزارية...) يُقترح تعديل نماذج محاضر الاستلام الأولي والنهائي لتتضمن فقرة مستقلة بعنوان "التحقق من التزام المبنى بكودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة"، مع بنود فحص واضحة، وخانة تقييم (محقق/غير محقق) وملاحظات.

هذا الإجراء يضمن أن:

- لجان الاستلام لا يمكن أن تغفل موضوع الوصول.
- لا يمكن اعتبار المشروع "مستلماً" بالكامل إذا كانت عناصر الوصول الأساسية غير مكتملة أو مخالفة.

## 9.4. حزمة بناء القدرات والتوعية

أ. برنامج تدريب سنوي معتمد للمهندسين وموظفي البلديات ، يُقترح تصميم وتنفيذ برنامج وطني للتدريب بالشراكة بين:

- المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- نقابة المهندسين الأردنيين.
- وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- البلديات وأمانة عمان.

يتضمن البرنامج:

- دورات تعريفية وتطبيقية حول الكودة والتصميم الشامل.
- حالات دراسية (Case Studies) لمبانٍ ملتزمة وأخرى غير ملتزمة.
- تمارين على استخدام قوائم التدقيق والنماذج الجديدة.

يمكن أن يُعتمد هذا البرنامج كجزء من:

- ساعات التطوير المهني المستمر المطلوبة للمهندسين.
- أو شرط لتولي بعض المهام (مثل تدقيق المخططات في مجال معين).

ب. إدراج وحدات دراسية حول الوصول والتصميم الشامل في مناهج الجامعات ، بالتنسيق مع:

- وزارة التعليم العالي.
- هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي.
- الجامعات الحكومية والخاصة.

## يُقترح:

- إدخال وحدات دراسية إجبارية أو اختيارية في برامج الهندسة المعمارية، الهندسة المدنية، التخطيط الحضري، التصميم الداخلي.
- ربط هذه الوحدات بمشاريع تطبيقية يقيم فيها الطالب من زاوية الوصول/ التهيئة، وليس فقط من زاوية الجماليات أو الكلفة.

هذا الاستثمار في التعليم يضمن أن الأجيال القادمة من المهندسين تعتبر الوصول جزءاً من ثقافة التصميم الأساسية.

ج. إعداد دليل مصور يوضح الأخطاء الشائعة في تطبيق الكودة ، يُقترح أن يصدر المجلس الأعلى، بالشراكة مع مجلس البناء الوطني ونقابة المهندسين، دليلاً مصوراً يتضمن:

- صوراً لأمثلة خاطئة متكررة (منحدرات شديدة الميل، أبواب ضيقة، دورات مياه غير صالحة للاستخدام... إلخ).
- مقابلها صور لأمثلة صحيحة.
- شرحاً مبسطاً للأبعاد ومواصفات الكودة.

يمكن توزيع هذا الدليل:

- إلكترونياً عبر المواقع الرسمية.
- وورقياً في البلديات وأقسام الترخيص.
- واستخدامه كمرجع في الدورات التدريبية.

## 9.5. حزمة الحوافز والردع

أ. تعزيز جائزة "المباني المهيأة" وربطها بمزايا عملية ، الجائزة الحالية تشكل قاعدة جيدة، ويمكن تطويرها من خلال:

- توسيع فئاتها (مبنى حكومي، مدرسة، مستشفى، منشأة سياحية، مبنى تجاري...).
- وضع معايير تقييم واضحة وشفافة.
- ربط الفوز بالجائزة بمزايا عملية مثل:
- إبراز إعلامي منظم.
- أولوية في بعض المشاريع الحكومية أو الشراكات.
- أو تكريم رسمي برعاية سموكم يُعطي وزناً معنوياً كبيراً للمبنى الملتزم.

ب. دراسة حوافز مالية/ضريبية بالتنسيق مع الجهات الاقتصادية ، بالتعاون مع:

- وزارة المالية.
- وزارة الصناعة والتجارة.
- الجهات المسؤولة عن الاستثمار.

يُقترح دراسة إمكانية:

- منح حوافز ضريبية جزئية للمشاريع التي تحقق مستوى متميزاً من الوصول/التهيئة.
- أو إدراج "درجة الالتزام بالكودة" ضمن معايير منح بعض القروض أو التسهيلات التمويلية في مشاريع التطوير العقاري.

هذا يرسل رسالة واضحة إلى السوق مفادها أن:  
"الالتزام بمتطلبات الوصول ليس كلفة إضافية بلا عائد، بل يمكن أن يتحول إلى ميزة تنافسية اقتصادية."

ج. تفعيل الغرامات والعقوبات على المباني المخالفة بعد مهلة لتصويب الأوضاع، بالتوازي مع الحوافز، يجب أن يكون هناك جانب رادع من خلال:

- تحديد فئات المخالفات الجسيمة والمتوسطة.
- إعطاء المالك مهلة تصويب محددة زمنياً.
- في حال عدم التصويب، تطبيق:
- غرامات مالية تدريجية.
- أو إجراءات تنظيمية (تعليق جزء من إذن الأشغال، إغلاق مرافق محددة...).

هذا التوازن بين التشجيع من جهة والردع من جهة أخرى هو ما يجعل المنظومة فعّالة.

## 9.6. حزمة البيانات والرصد

أ. تطوير لوحة معلومات وطنية (Accessibility Dashboard)

يُقترح أن يقود المجلس الأعلى، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والبلديات وأمانة عمان، تطوير لوحة معلومات وطنية تتغذى من:

- بيانات الترخيص (المباني الجديدة المرخصة بعد 2018).
- نتائج التفتيش والاستلام (من البلديات والدفاع المدني).
- نتائج المسح الميداني الدوري الذي ينفذه المجلس أو شركاؤه.
- شكاوى وبلاغات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمتهم.

تعرض هذه اللوحة مثلاً:

- نسبة المباني الحكومية الملتزمة بالكودة في كل محافظة.
- نسبة المدارس/المستشفيات المهيأة.
- عدد ونوع الشكاوى والمتابعات.
- تقدّم الخطة الوطنية 2019-2029.

يمكن إتاحة جزء من هذه البيانات للرأي العام، مع إبقاء التفاصيل الفنية في متناول الجهات المختصة.

ب. تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) ونشر تقارير دورية ، لضمان الاستمرارية، يُقترح:

1. الاتفاق في اللجنة التنسيقية الدائمة على "حزمة وطنية من مؤشرات الأداء"، مثل:

- نسبة المباني الحكومية الجديدة الملتزمة بالكودة سنوياً.

- نسبة المدارس المهيأة في كل محافظة.
- نسبة المراكز الصحية المهيأة.
- نسبة المباني التي تم تصويبها ضمن الخطة الوطنية.
- عدد الشكاوى المغلقة بعد تصويب فعلي.

2. إصدار تقرير وطني دوري (سنوي أو نصف سنوي) يقدمه المجلس الأعلى إلى:

- سموكم.
- مجلس الوزراء.
- الجهات المعنية.

يتضمن:

- مقارنة الأرقام مع الأعوام السابقة.
- إبراز قصص نجاح.
- وتحديد المحافظات أو القطاعات التي تحتاج إلى تدخل إضافي.

بهذه الحزمة، لا تبقى التوصيات حبيسة الورق، بل تتحول إلى مسار عمل واضح ،  
تغيير قوانين عند الحاجة، بناء مؤسسات وآليات تنسيق، ضبط إجراءات يومية، تدريب،  
حوافز وردع، ثم بيانات ومؤشرات تعود إلى طاولة اتخاذ القرار، وفي النهاية إلى  
حياة الشخص ذي الإعاقة الذي يجب أن يلمس الفرق على أرض الواقع.



## 10. خارطة الطريق التنفيذية لمدة 12 شهراً قادمة

تهدف هذه الخارطة إلى تحويل التوصيات السابقة إلى برنامج عمل واضح بزمان محدد ومخرجات ملموسة خلال عام واحد، بحيث يمكن لسموكم متابعة التقدم خطوة بخطوة، ومعرفة ما الذي ينبغي أن يكون قد تحقق في نهاية كل ربع سنة. الخارطة مبنية على مبادئ أساسيين:

1. الإنجاز التراكمي، كل ربع يبنى على ما قبله (تشريعات - أدوات - بيانات - قرار وتنفيذ).
2. وضوح المسؤولية والمخرج، لكل نشاط جهة قائمة، وشركاء، ومخرج (Output) يمكن قياسه.

### 10.1. الربع الأول (الأشهر 1-3) - مرحلة التأسيس والتأطير

الهدف العام: وضع الأساس التشريعي والمؤسسي والفني الذي سيبنى عليه العمل خلال بقية العام.

أ. تشكيل اللجنة التنسيقية الدائمة لتطبيق الكودة:

- الجهة القائمة - المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الشركاء الرئيسيون - وزارة الأشغال العامة/مجلس البناء الوطني، أمانة عمان، ممثلو البلديات الكبرى، نقابة المهندسين، الدفاع المدني، نقابة المقاولين (ويمكن إضافة وزارة الإدارة المحلية/الداخلية عند الحاجة).

## خطوات العمل:

- إعداد مسودة "نظام داخلي" أو "قرار تشكيل" للجنة يحدد ، اسم اللجنة، أعضائها، اختصاصاتها، آلية الاجتماعات واتخاذ القرار، آلية الرفع لسموكم ولمجلس الوزراء.
- عرض المسودة على الجهات الشريكة للحصول على ملاحظاتها.
- استكمال الإجراءات الإدارية/القانونية لإقرار اللجنة (بقرار من مجلس الوزراء أو بكتاب من رئاسة الوزراء بناءً على تنسيب سموكم).

## المخرج في نهاية الربع الأول:

لجنة تنسيقية دائمة مشكّلة رسميًا، بجلسة افتتاحية منعقدة، ومحضر اجتماع أول يتضمن خطة عمل أولية للسنة.

ب. استكمال المراجعة التشريعية وإعداد مسودة التعديلات ، الجهة القائمة- اللجنة التنسيقية (فريق فرعي قانوني)، بإشراف المجلس الأعلى ووزارة الأشغال/مجلس البناء الوطني.

## خطوات العمل:

- مراجعة نهائية لجميع النصوص ذات الصلة في ،أنظمة البلديات، تعليمات أذن الأشغال، التعليمات الداخلية في أمانة عمّان، أي قرارات تنظيمية ذات علاقة.
- صياغة مقترحات واضحة للتعديل، تتضمن على الأقل:
  - مادة تربط بين الالتزام بالكودة وإصدار/سحب إذن الأشغال.
  - مادة تسمح باتخاذ إجراءات تصحيحية وتدرجية (إنذار، مهلة، غرامة، تعليق جزئي أو كلي).
- صياغة "مذكرة إيضاحية" قصيرة تشرح الهدف من التعديلات وأثرها المتوقع.

## المخرج في نهاية الربع الأول:

حزمة تعديلات تشريعية جاهزة (مسودات مواد + مذكرة إيضاحية)، جاهزة للرفع إلى رئاسة الوزراء/مجلس الوزراء عبر القنوات الرسمية، مع إشارة واضحة بأنها منبثقة عن اللجنة وبالتنسيق مع المجلس الأعلى.

ج. تصميم استمارات التقييم وقوائم التدقيق (Checklists)، الجهة القائمة- المجلس الأعلى (مديرية الوصول والتصميم الشامل) بالشراكة مع نقابة المهندسين وأمانة عمّان/بلديات مختارة.

## خطوات العمل:

- بناء نموذج "استمارة تقييم ميداني" للمباني (كما في الملحق رقم 1 في التقرير) مع مواءمتها للاستخدام العملي في الميدان.
- بناء قوائم تدقيق منفصلة لكل من:
  - تدقيق المخططات في نقابة المهندسين.
  - التفتيش الميداني في البلديات والدفاع المدني.
  - الاستلام الأولي والنهائي في المشاريع الحكومية.
- تجربة أولية (Pilot) للاستمارة وقائمة التدقيق على مبنيين أو ثلاثة، لتعديل الصياغات وتبسيط ما يلزم.

## المخرج في نهاية الربع الأول:

- نسخة معتمدة من استمارة التقييم الميداني.
- مجموعة قوائم تدقيق، Design Checklist, Site Inspection Checklist, Handover Checklist متفق عليها بين الشركاء الرئيسيين، وجاهزة للاستخدام في الربع الثاني.

## 10.2. الربع الثاني (الأشهر 4-6) - مرحلة جمع البيانات من الميدان وأصوات الناس

**الهدف العام:** تكوين صورة واقعية دقيقة عن وضع الالتزام بالكودة، من خلال المسح الميداني وتجارب الأشخاص ذوي الإعاقة، قبل الدخول في مرحلة اتخاذ القرارات الكبرى.

أ. تنفيذ المسح الميداني للعينة المختارة من المباني:

- الجهة القائدة - المجلس الأعلى (مديرية الوصول والتصميم الشامل).
- الشركاء - بلديات مختارة، أمانة عمان، وزارات مالكة لمبانٍ رئيسية (تربية، صحة، بلديات...).

خطوات العمل:

- اعتماد عينة ممثلة من المباني وفق معايير واضحة (نوع المبنى، المحافظة، سنة الترخيص، حجم المبنى...).
- تشكيل فرق تقييم ميدانية (5-8 مهندسين/مهندسات) وتدريبهم عملياً على الاستمارة وقوائم التدقيق.
- تنفيذ زيارات ميدانية منظمة، مع توثيق النتائج (قياسات + صور + ملاحظات).
- إدخال البيانات في قاعدة بيانات إلكترونية موحدة تصمم بالتوازي.

المخرج في نهاية الربع الثاني:

- قاعدة بيانات أولية تضم نتائج تقييم عدد محدد ومتفق عليه من المباني (مثلاً 50-100 مبنى كمرحلة أولى)، مصنفة حسب القطاع والمحافظة ونوع المخالفات.

ب. عقد مجموعات النقاش المركّزة مع الأشخاص ذوي الإعاقة:

- الجهة القائدة - المجلس الأعلى (وحدة السياسات أو مديرية البرامج، بالتعاون مع مديرية الوصول).

خطوات العمل:

- اختيار محافظات/مدن لاستضافة جلسات الحوار (مثلاً عمّان، إربد، الزرقاء، الكرك...).
- دعوة أشخاص ذوي إعاقات مختلفة (حركية، بصرية، سمعية، ذهنية) ومنظماتهم.
- إعداد "دليل نقاش" يركّز على:
  - أسوأ التجارب اليومية في الوصول إلى الخدمات.
  - أفضل النماذج الإيجابية الموجودة.
  - اقتراحاتهم لتحسين التطبيق.
- توثيق الجلسات (ملاحظات، تسجيلات بعد موافقة المشاركين) وتحويلها إلى نقاط ونتائج قابلة للتحليل.

المخرج في نهاية الربع الثاني:

- ملف "أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة"، يتضمن خلاصة من 4-6 مجموعات نقاش مركّزة، يستخدم لاحقاً في صياغة الرسائل السياسية والتقارير.

ج. عقد ورش عمل مغلقة مع البلديات ونقابة المهندسين لعرض الفجوات الأولية

- الجهة القائدة- اللجنة التنسيقية الدائمة، بإدارة المجلس الأعلى.

خطوات العمل:

- عرض النتائج الأولية للمسح الميداني والشكاوى وتجارب الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مناقشة الفجوات التي تم تحديدها (تشريعية، مؤسسية، إجرائية) مع أصحاب القرار في البلديات والنقابة.
- جمع ملاحظات عملية من الميدان حول:
  - ما الذي يمكن تطبيقه فوراً.
  - وما يحتاج إلى تعديل تشريعي أو تطوير أنظمة داخلية.

المخرج في نهاية الربع الثاني:

- محاضر ورش عمل تتضمن اتفاقات مبدئية، وأفكاراً لتعديل الإجراءات الداخلية في البلديات والنقابة، وتحديد نقاط تعاون مع اللجنة.

## 10.3. الربع الثالث (الأشهر 7-9) - مرحلة التحليل والتصميم الفني للحلول

**الهدف العام: تحويل البيانات التي جُمعت في الربع الثاني إلى تحليل معمّق ومخرجات فنية وتنظيمية قابلة للتطبيق.**

أ. تحليل بيانات المسح والزيارات والشكاوى

- الجهة القائدة - فريق فني من المجلس الأعلى، مع دعم إحصائي/تحليلي (من وزارة الاقتصاد الرقمي أو شريك تقني).

خطوات العمل:

- تنظيف البيانات والتأكد من جودتها (مراجعة قياسات، استبعاد بيانات ناقصة، توحيد التصنيفات...).
- تحليل النتائج حسب نوع المبنى، نوع المالك (حكومي/خاص)، المحافظة، سنة الإنشاء/الترخيص، تكرار نوع كل مخالفة.
- ربط نتائج المسح مع بيانات الشكاوى وتجارب الأشخاص ذوي الإعاقة، لاستخراج "أنماط متكررة" (Patterns) للخلل.

المخرج في نهاية هذه المرحلة:

- تقرير تحليلي داخلي يحدد بوضوح:
  - القطاعات الأكثر إخفاقاً.
  - المحافظات الأكثر حاجة للتصويب.
  - البنود الأكثر مخالفة في الكودة.

## ب. إعداد التقرير التفصيلي للنتائج والفجوات

- الجهة القائدة - اللجنة التنسيقية، بقيادة المجلس الأعلى.

### خطوات العمل:

- تحديث التقرير التشخيصي (هذا التقرير) وإضافة النتائج الرقمية والتحليلية الجديدة.
- صياغة فصل خاص حول "المؤشرات الأساسية لوضع التهيئة/الوصول في المباني لعام (...)" ليكون بمثابة خط أساس يمكن القياس عليه في السنوات التالية.
- إعداد ملخص تنفيذي موجه لسموكم وللمجلس الوزراء، بلغة سياسية/تنفيذية واضحة.

### المخرج في نهاية الربع الثالث:

- نسخة منقحة ومحدثة من التقرير الوطني حول تطبيق الكودة، جاهزة للعرض على سمو الأمير وإلحالتها إلى مجلس الوزراء والجهات المعنية.



### ج. تطوير النموذج الأولي للوحة المعلومات (Dashboard Prototype)

- الجهة القائدة - المجلس الأعلى بالتعاون مع شريك تقني (وزارة الاقتصاد الرقمي، أو شركة مختصة).

#### خطوات العمل:

- تحديد المؤشرات التي يجب أن تظهر في النموذج الأولي (مثلاً: نسبة المباني المقيّمة الملتزمة/غير الملتزمة، توزيع المخالفات حسب القطاع والمحافظة...).
- تصميم واجهة بسيطة لعرض البيانات (خرائط، رسوم بيانية، جداول مختصرة).
- ربط النموذج الأولي بقاعدة البيانات التي نشأت من المسح الميداني.

#### المخرج في نهاية الربع الثالث:

- لوحة معلومات أولية (Prototype) يمكن عرضها في اجتماع رسمي أمام سموكم، مع خطة لتوسيعها وربطها بأنظمة البلديات وغيرها لاحقاً.

## 10.4. الربع الرابع (الأشهر 10-12) - مرحلة القرار والإطلاق والتثبيت

**الهدف العام: تثبيت النتائج في صورة قرارات وتشريعات وأدوات عملية، وضمان أن ما تم بناؤه خلال العام يتحول إلى مسار دائم وليس حملة مؤقتة.**

أ. عرض النتائج والتوصيات على سمو الأمير وعلى مجلس الوزراء والجهات المعنية

- الجهة القائدة - المجلس الأعلى، برئاسة سموكم.

خطوات العمل:

- إعداد عرض تقديمي (Presentation) موجز يستعرض ، أهم النتائج الرقمية، مواضع الخلل الكبرى، حزمة التوصيات المقترحة، خارطة الطريق للسنوات التالية.
- عقد اجتماع رسمي برئاسة سموكم يحضره ممثلو الوزارات والجهات ذات العلاقة.
- الحصول على توجيهات واضحة من سموكم بشأن الأولويات، ومن مجلس الوزراء بشأن التعديلات التشريعية والتنفيذية.

المخرج:

- محضر اجتماع عالي المستوى يتضمن قرارات وتوجيهات محددة، يصبح مرجعاً للعمل في السنة التالية.

## ب. اعتماد التعديلات التشريعية والتنظيمية الأساسية:

- الجهة القائدة - رئاسة الوزراء/مجلس الوزراء، بالتنسيق مع وزارة الأشغال، وزارة الإدارة المحلية، أمانة عمان، وبمساندة المجلس الأعلى.

### خطوات العمل:

- استكمال مسار إقرار التعديلات المقترحة على أنظمة البلديات وأذون الأشغال (المُعَدَّة في الربع الأول).
- إصدار التعليمات التنفيذية الموحدة للبلديات وأمانة عمان حول كيفية التعامل مع مخالفات الكودة (رفض، إنذار، مهلة، غرامة، تعليق إذن الأشغال...).
- تعميمها على جميع البلديات والجهات المعنية، مع فترة زمنية واضحة لبدء التطبيق.

### المخرج في نهاية الربع الرابع:

- منظومة تشريعية وتنظيمية محدثة تجعل الالتزام بالكودة شرطاً قانونياً واضحاً للتشغيل، وليست توصية عامة.

ج. إطلاق النسخة الأولى من لوحة المعلومات وتحديد آلية التحديث الدوري:

- الجهة القائدة - المجلس الأعلى، بالتنسيق مع الشريك التقني واللجنة التنسيقية.

خطوات العمل:

- إطلاق النسخة الأولى من لوحة المعلومات (Dashboard) على نطاق محدود (داخلي أو تجريبي) لعرض وضع الوصول/التهيئة للمباني التي تمت دراستها.
- الاتفاق على:
  - من يزود اللوحة بالبيانات بشكل دوري (بلديات، نقابة، دفاع مدني...).
  - وتواتر التحديث (ربع سنوي، نصف سنوي).
  - وصيغة التقارير الدورية التي تستند إليها.
- إعداد "خطة توسعة" للوحة في السنة الثانية، لتشمل عدداً أكبر من المباني والقطاعات والمحافظات.

المخرج في نهاية الربع الرابع:

- لوحة معلومات فعّالة أصبحت أداة قياس بيد سموكم والمجلس الأعلى واللجنة.
- مع آلية تحديث واضحة تضمن أن بيانات الوصول/التهيئة لا تعود إلى حالة التجزئة والضياع.

و بهذه الخارطة الزمنية، يصبح أمام سمو الأمير:

- سنة واحدة محددة الأهداف، يعرف في نهايتها بالضبط:
  - ما الذي تغير في النصوص.
  - ما الذي تأسس مؤسسياً.
  - ما الصورة الرقمية لوضع الوصول.
  - وما الخطوة التالية التي يجب البناء عليها في السنوات المقبلة، مع ضمان أن كل خطوة تحمل مخرجا ملموساً يمكن متابعته ومساءلة الجهات عنه.

# 11. الخلاصة والرسائل الرئيسة المرفوعة لسمو الأمير

في ضوء التحليل التشريعي والفني والميداني، لا يهدف هذا التقرير إلى وصف المشكلة فقط، بل إلى وضع صورة واضحة أمام سموكم تمكّنكم من اتخاذ قرارات حاسمة تقود تحوّلاً حقيقياً في واقع امكانية الوصول / التهيئة الفيزيائية في الأردن، ويمكن تلخيص جوهر الرسالة في أربع نقاط مترابطة:

أ. الكودة موجودة، المشكلة في المنظومة، لا في النص فقط:

ما بين عام 2017 و2018، استكملت الدولة إطاراً قانونياً وتقنياً متقدّماً نسبياً، قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن منظومة كودات البناء الوطنية، وخطط وطنية لتصويب أوضاع المباني.

الخلاصة هنا:

- لسنا أمام فراغ تشريعي أو تقني، الكودة موجودة، ومعاييرها معقولة ومقبولة مهنيّاً.
- الخلل يكمن في المنظومة التي يفترض أن تطبّق هذه الكودة:
  - تشريعات فرعية لا تربط بوضوح بين الالتزام بالكودة وبين إذن الأشغال.
  - أدوار متداخلة بين الجهات، دون "مالك واضح" للملف.
  - إجراءات ترخيص واستلام لا تضع متطلبات الوصول كشرط توقف إلزامي.
  - آليات تفتيش ورصد غير موحّدة ولا تغدّي قاعدة بيانات وطنية.

بعبارة مباشرة لسموكم:

المشكلة ليست في ورق الكودة، بل في طريقة عمل النظام حولها، ما لم تُعدل القواعد التي تحكم الترخيص، والاستلام، والتفتيش، ومساءلة الجهات، ستبقى الكودة نصاً محترماً على الرف أكثر من كونها واقعاً يلزم الجميع.

ب. تطبيق الكودة هو اختبار عملي لإيماننا بالمساواة وعدم التمييز، وليس مجرد متطلب هندسي:

الكودة في جوهرها ليست أرقاماً ومناسيب وأبعاداً فقط ، هي ترجمة هندسية لحق دستوري وقانوني، حق الشخص ذي الإعاقة في أن يدخل إلى مبنى عام ويستعمله بكرامة واستقلالية، دون منة من أحد.

لذلك فإن:

- الالتزام بالكودة هو اختبار لجديّة الدولة في تطبيق مبدأ المساواة وعدم التمييز المنصوص عليه في القانون والدستور والاتفاقية الدولية.
- اعتبار الوصول "تفصيلاً هندسياً" أو "ترفاً يمكن تأجيله" هو في الحقيقة تقبل ضمني لاستمرار التمييز العملي ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، حتى لو كانت النصوص القانونية تقول بغير ذلك.
- كل مرة يُصدر فيها إذن أشغال لمبنى غير مهياً، أو تُستلم فيها مدرسة أو مستشفى دون التزام فعلي بالكودة، نحن عملياً نقول للشخص ذي الإعاقة، حقوقك في الورق شيء، وتجربتك على الأرض شيء آخر.

الرسالة هنا لسموكم:

**أن هذا الملف ليس ملفاً فنياً فقط يخص المهندسين والبلديات؛ إنه مؤشر سياسي-حقوقى يقيس:**

**إلى أي حد نجح الأردن في تحويل التزامه بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من عبارات قانونية إلى تفاصيل ملموسة في تصميم المباني وشوارع المدن؟**

ج. المجلس الأعلى في موقع فريد لقيادة هذا التحوّل ، توحيد الجهات، وضوح الأدوار، وربط البيانات بالقرار:

طبيعة موقع المجلس الأعلى، برئاسة سموكم، تمنحه ميزة لا يمتلكها أي طرف آخر في هذه المنظومة:

1. شرعية حقوقية وسياساتية - المجلس الأعلى هو المرجعية الوطنية في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصاحب الاختصاص في مراقبة تطبيق قانون الإعاقة.

2. قدرة على جمع الجهات حول طاولة واحدة ، بحكم رئاسة سموكم وموقع المجلس، يمكن استدعاء:

- مجلس البناء الوطني.
- البلديات وأمانة عمّان.
- نقابة المهندسين.
- الدفاع المدني.
- الوزارات المالكة للمباني (تربية، صحة، بلديات...)، في إطار لجنة تنسيقية دائمة لها جدول أعمال واضح.

3. قدرة على ربط البيانات بالقرار ، المجلس الأعلى يمكنه أن يكون الجهة التي:

- تقود المسح الميداني.
- تجمع بيانات الترخيص والتفتيش والشكاوى.
- تُطوّر لوحة معلومات وطنية (Dashboard).
- وتُقدم تقريراً دورياً لسموكم وللمجلس الوزراء يظهر بالأرقام أين نتقدم وأين نتأخر.

بهذا المعنى، الدور المقترح للمجلس الأعلى ليس أن يقوم بكل شيء بيده، بل أن يقوم بثلاثة أدوار محورية:

- الميسّر (Facilitator): الذي يجمع الجهات ويوحد اللغة والأدوات.
- المراقب (Monitor): الذي يربط تطبيق الكودة بالمؤشرات والبيانات.
- المحرك (Driver): الذي يرفع التوصيات التنفيذية لمجلس الوزراء بناء على الأدلة، ويطلب بالتصحيح عند التقصير.

الرسالة هنا لسموكم:

أن المجلس الأعلى، إذا مُنح الغطاء السياسي والدعم التنفيذي المناسب، يمكن أن يكون مركز ثقل يقود تحوّل المنظومة من حالة التشتت الحالية إلى عمل منظم قائم على الأدوار والمؤشرات.



د. نجاح تطبيق الكودة سيُقاس في النهاية بما يلمسه الشخص ذو الإعاقة في حياته اليومية، لا بعدد النصوص المعدلة ، في نهاية المطاف، معيار النجاح ليس عدد المواد التي عُدلت في الأنظمة، ولا عدد الورش التي عُقدت، ولا عدد التقارير التي أُعدت.

المعيار الحقيقي، الذي يقيس إن كنا نسير في الاتجاه الصحيح، بسيط جداً ويمكن تلخيصه في أسئلة واضحة:

- هل أصبح الطالب ذو الإعاقة قادراً أن يدخل إلى مدرسته ويصل إلى صفه دون أن يُحمل أو يُسحب على الدرج؟
- هل يستطيع مريض ذو إعاقة حركية أن يدخل إلى مركز صحي أو مستشفى حكومي من المدخل الرئيس نفسه الذي يستخدمه الجميع، وبنفس الكرامة؟
- هل يمكن لمواطنة كفيفة أن تراجع دائرة حكومية دون أن تضطر في كل مرة أن تعتمد على شخص يرافقها بسبب انعدام التهيئة؟
- هل يمكن لشخص يستخدم كرسيّاً متحركاً أن يصل إلى قاعة المحكمة أو البلدية أو البنك دون أن يصطدم بعائق مادي أو تنظيمي؟

إذا لم تتغير إجابة هذه الأسئلة في السنوات القليلة القادمة، فإن تعديل القوانين والأنظمة وكتابة الخطط، مهما كانت متقدمة، لن يحقق الغاية التي وُجدت من أجلها.

من هنا، يقترح التقرير أن تُربط كل خطوات خارطة الطريق بمؤشرات بسيطة لكن حاسمة، مثل:

نسبة المدارس المهيأة فعلياً في كل محافظة، نسبة المراكز الصحية المهيأة، نسبة المباني الحكومية الجديدة التي لم تُمنح إذن أشغال إلا بعد استيفاء الكودة، ونسبة الشكاوى التي تم تصويبها بالفعل.

## الرسالة الختامية لسمو الأمير،

هذا التقرير لا يقول إن الأردن يبدأ من الصفر ، بل يقول إن لدينا:

كودة موجودة، قانوناً متقدماً، خطة وطنية قيد التنفيذ،

لكننا بحاجة إلى:

منظومة تطبيق موحدة وواضحة، قيادة مركزية تجمع الجهات وتحمل كل طرف مسؤوليته، بيانات ومؤشرات شفافة تُعرض على طاولة القرار، وتركيز دائم على تجربة الشخص ذي الإعاقة نفسه كمقياس نهائي لكل خطوة.

بهذه العناصر، يمكن لسموكم أن يقود انتقال ملف الوصول من مرحلة "النيات الطبية والنصوص القوية" إلى مرحلة النتائج الملموسة في حياة الناس، وأن يصبح تطبيق كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة نموذجاً يُحتذى في ملفات حقوقية أخرى، داخل الأردن وخارجه.



**رقم الهاتف:**

065507373

**الايمل:**

info@hcd.gov.jo

**العنوان:**

الشميساني- شارع الأمير شاكر بن زيد- عمارة رقم 26



---

شكراً لكم